تحليل وقياس أثر النفقات العامة في نمو الاقتصاد العراقي باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدة (1985-2016)

أ. م. د. نزار كاظم صباح & أريج عبد الزهرة تايه

جامعة القادسية : كلية الإدارة والإقتصاد

المستخلص

تعد النفقات العامة من أهم البرامج التي تتضمنها السياسة المالية لدى الحكومات المختلفة لتحقيق مستويات مناسبة من النمو الإقتصادي، وقد جاء هذا البحث ليهدف إلى تحديد أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ومن ثم نموه الاقتصادي خلال المدة (1985-2016)، وتحقيقا لذلك جرى إعتماد المنهج الوصفي في الجانب التحليلي فضلا عن إعتماد الأسلوب الكمي القياسي باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (**Cointegration & ECM**)، إذ حاول الباحثان تحليل تطور واتجاهات النفقات العامة وتطور الناتج المحلي الاجمالي ومسار نموه الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة وإن كانت معنوية وموجبة إلا إنها كانت متواضعة، فقد كانت معلمة تصحيح الخطأ (ET-1) نحو (0.077) نظرا للتلكوء والتذبذب في مسار نمو متغيري الدراسة (GDP, EXP)، فضلا عن غلبة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية، وفي ضوء ذلك قدمت مجموعة مقترحات من شأنها المساهمة في تطوير أداء النفقات العامة وإعادة توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة.

Abstract

Public expenditure is one of the most important programs in the fiscal policy of various governments to achieve appropriate levels of economic growth. This research aims at determining the impact of public expenditures on the GDP in Iraq and then its economic growth during the period (1985-2016). The descriptive approach was adopted on the analytical side as well as the adoption of the standard quantitative method using the method of (Cointegration & ECM)،. The researchers tried to analyze the evolution and trends of public expenditures and the development of GDP and its economic growth path. The error correction parameter (ET-1) was about 0.077 due to

the fluctuation in the growth path of the study variables (GDP, EXP), as well as the predominance of the current expenditure on the investment expenditure. In light of this, Proposals that will contribute to the development of the performance of public expenditures and reorientation towards productive economic sectors.

المقدمة

تعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية لتوجيه البرامج الإقتصادية والسياسية لحكومات البلدان المختلفة المتقدمة منها والنامية، لاسيما سعيها لتحقيق مستوى مرتفع من النمو الإقتصادي، إذ تسهم النفقات العامة بشكل عام في تطوير الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال أداء الموازنة الإستثمارية ودورها البارز في دعم قطاعات الإقتصاد الوطني، حتى أصبح أداء إقتصادات تلك البلدان مرتبطاً بشكل واضح بأداء السياسة الانفاقية ومكانتها في السياسة المالية.

وفي هذا الصدد، إكتسبت النفقات العامة عبر آراء وأفكار المدارس الإقتصادية المختلفة أهمية بالغة في تركيزها على تحقيق مستوى معين من النمو الإقتصادي، وإن كان هناك جدل واسع بين المدارس الإقتصادية حول أهمية ودور الدولة على التأثير في المتغيرات الإقتصادية، حتى أصبح ذلك مرتبطاً في خلال العقود السابقة بالتوجهات نحو ضرورة انتهاج سياسة انفاقية واعتبارها أمراً ضرورياً لتجاوز العقبات التي تنال مسيرة النمو في معظم البلدان ومنها النامية ووصفها في أداة فاعلة لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية.

وفي هذا السياق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تحليل وقياس أثر النفقات العامة في نمو الإقتصاد العراقي، وأصبح هذا الدور مهماً نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم نموه، فضلاً عن إن هذه الدراسة تقدم رؤية اقتصادية لبيان الأدوات الملائمة والمؤثرة والوقوف على آثارها الحقيقية على إعتبار إن إقتصاد العراق إقتصاد ريعي أحادي الجانب تسيطر فيه الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة.

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مكانة النفقات العامة في العراق لتصحيح أوضاعه الإقتصادية من خلال التأثير في نمو إقتصاده، فضلا عن إبراز جوانب القوة والضعف في سياسة النفقات العامة التي من شأنها التأثير في ذلك النمو، ولذلك جاءت الاهمية لإبراز فاعلية هذه الأداة ومدى تحقيقها للنمو المرغوب، ومن هنا يحاول الباحثان الوقوف على دور وأداء النفقات العامة ومدى تمكنها للإرتقاء بمستوى النمو من خلال تحليل واقع التغيرات الانفاقية ذات الشأن من جهة، وبناء نموذج قياسي لهذا الغرض وبما ينسجم وظروف الاقتصاد العراقي من جهة أخرى.

ثانياً: مشكلة البحث:

بالنظر لما يعانيه الاقتصاد العراقي من مشاكل عدة أسهمت في تردي وتراجع مستوى الناتج فيه الذي يسهم بإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي، فمن خلال النفقات العامة كجزء من السياسة المالية فهي لاتزال تعاني من إختلالات تؤثر سلباً في تحقيق النمو الإقتصادي إنعكست بحصول بعض التقلبات فيه، لاسيما وإن إشكالية البحث تتمحور في طبيعة تأثير النفقات العمة في حجم الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم نموه وفقا للنظرية الاقتصادية ، ولذلك تضمن التساؤلات عن مدى امكانية العراق بالسير نحو تحقيق الأهداف المرجوة من نمو النفقات العامة في ظل التحديات التي تعرض لها الإقتصاد الوطني خلال مراحل تطوره في المدة (1985–2016) ومنها الحروب وإنعكاساتها في التوجه نحو تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

ثالثاً: هدف البحث:

بناءً على ماتقدم من أهمية ومشكلة للبحث، فإنه يهدف إلى:

1. بيان الدور الذي تلعبه النفقات العامة في توجيه النمو الإقتصادي في إطار الفكر الإقتصادي.
2. تحليل واقع النفقات العامة في العراق بجوانبها المختلفة ومحاولة بناء نموذج قياسي لبيان دور النفقات العامة في تحقيق النمو الإقتصادي خلال المدة (1985–2016) .

رابعاً: فرضية البحث:

يسعى البحث في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة منه إلى إختبار الفرضية القائلة (إن مسألة التوسع في جانب النفقات العامة للدولة له انعكاسات إيجابية في زيادة الناتج الحلي الاجمالي ومن ثم نمو الاقتصاد الوطني في العراق).

خامساً: منهجية البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث وإثباتاً لفرضيته إستخدم الباحثان التحليل الوصفي من خلال استقراء النتائج وتتبع تطور النفقات العامة وعلاقتها بالنمو الإقتصادي من جهة، ثم إعتماد الأسلوب الكمي من خلال قياس مدى تأثير النفقات العامة في النمو الإقتصادي خلال المدة (1985– 2016) باستخدام بعض الإختبارات القياسية الحديثة مثل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) من جهة أخرى.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية:

يتضمن البعد المكاني جمهورية العراق بإعتماد مدة زمنية أمدها (32) عاماً خلال السنوات (1985–2016).

سابعاً: هيكلية البحث:

بهدف التحقق من فرضية البحث وبغية الوصول الى أهدافه، جرى تقسيمه على المحاور الآتية:

المحور الاول: النفقات العامة والنمو الاقتصادي في إطار المدارس الاقتصادية

المحور الثاني: تحليل النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(1985–2016)

المحور الثالث: قياس أثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدة (1985–2016).

واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة.

ثامناً: دراسات سابقة:

سنحاول في هذا المجال استعراض بعض الدراسات السايقة التي تعرضت لاهمية دور النفقات العامة في النمو الاقتصادي ومدى تميز دراستنا هذه عنها وكما يأتي:

1. دراسة (Vinaya Swaroop Shantayanan Devarajan)[1] .

ركزت الدراسة على طبيعة العلاقة طبيعة العلاقة بين مستوى النفقات العامة والنمو الاقتصادي، واوضحت ان التغير في مكونات الانفاق العام يؤدي الى تغيير في النمو المضطرد للاقتصاد من خلال استخدام الباحث بيانات (43) دولة نامية على أمد (20) سنة، واظهرت ان الزيادة في النفقات العامة لاسيما الجارية منها لها آثار إيجابية في النمو، فضلا عن توصل الدراسة الى ان الدول النامية كانت تسيء توزيع تلك النفقات لصالح النفقات الاستثمارية.

2. دراسة (Okoro A. S)[2]

بحثت هذه الدراسة في تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في نايجيريا، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد من خلال استخدام بيانات كل من النفقات العامة الجارية والاستثمارية فضلا عن اختبار اجمالي النفقات مع تطبيق اختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ ، فاظهرت النتائج وجود توازن طويل الامد للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في نايجيريا وان التوازن قصير الامد يعدل وبنسبة 60% الى التوازن طويل الاجل.

3. دراسة (Tajudeen Egbetunde & Ismail O. Fasanya) [3]

تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي في دولة نايجيريا خلال المدة(1970–2011) باستخدام السلاسل الزمنية السنوية لفحص العلاقات طويلة الامد باعتماد اسلوب (ARDL) لفهم محددات تلك العلاقة ومدى التوصل الى التوازن طويل الاجل، وقد توصلت الى وجود تاثير ايجابي غير قادر على النمو في الاجل الطويل والذي ينبغي اهتمام الحكومة النايجيرية بزيادة مساهمة النفقات الاستثمارية .

4. دراسة (Saad A. Alshahrani & Ali J. Alsadiq) [4]

تستهدف هذه الدراسة الآثار المختلفة للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، اذ استخدم الباحث اساليب الاقتصاد القياسي المختلفة لتقدير تلك الآثار قصيرة وطويلة الأجل ولمدة(1990–2010)، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل الى أن النفقات العامة سواءً

الجارية منها أم الاستثمارية تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل وتعمل على تعزيز الانتاج في الامد القصير.

5. دراسة (زهراء ياسين حران)[5]

إستهدفت الدراسة بيان الدور الذي يلعبه الانفاق العم في أداء الاقتصاد الوطني العراقي للمدة (1990-2015) باعتماد بعض المؤشرات المالية، وقد توصل الباحث الى ان هناك علاقة طردية بين الانفاق العام من جهة والنمو الاقتصادي والتضخم من جهة اخرى، مستخدما في ذلك الأساليب القياسية الحديثة متمثلة باختبار التكامل المشترك.

6. دراسة (علي سيف علي المزروعي)[6]

قدم الباحث دراسته لبيان اثر الانفاق العام في النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (1990-2009)، استهدف فيها الباحث ذلك الاثر بعد استخدامه نماذج الانحدار الخطية البسيط في تقدير النتائج القياسية، اذ اظهر ان هناك اثر واضح من الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي بمكوناته الرئيسة والثانوية.

ويظهر من الدراسات السابقة انها تشير الى وجود تأثير للنفقات العامة في النمو الاقتصادي، وإن دراستنا الحالية وإن كانت تشترك ببعض الاساليب المستخدمة في الوصول الى النتائج إلا إنها تميزت عن الدراسات السابقة بكونها مزجت بين التحليلين الوصفي والقياسي لبيانات البحث باستخدام بعض المؤشرات المالية في التحليل الوصفي فضلا عن استخدام الاساليب القياسية الحديثة بطريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (Cointegration & ECM) لبيان الدور الذي تلعبه النفقات العامة سواء في الاجل الطويل أم في الأجل القصير.

المحور الاول

الإطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي

أولا: النفقات العامة في الفكر الاقتصادي.

يزخر الأدب الإقتصادي بالعديد من المفاهيم في مجال النفقات العامة نظرا لإختلاف وجهات النظر في توضيح الزاوية التي يراد من خلالها توضيح معناها، فيرى البعض بأنها مجموعة من المصاريف التي تتحملها الحكومات، أو إنها عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من ذمة الحكومة، أو إحدى سلطاتها لتحقيق المنفعة العامة، وينبغي أن تكون بصفة مبالغ نقدية وغير عينية نظرا لكونها الاقل جهدا مقارنة بالنفقات العينية والأسهل منها فضلا عن إن مسألة تمويل النفقات تجري بالمبالغ النقدية[7]، وتتمثل أهم تقسيماتها بالنفقات الجارية والنفقات الإستثمارية.

وقد تعرض الأدب الإقتصادي الى دراسة النفقات العامة وكيفية تأثيرها في الإستقرار والنمو الإقتصادي، وفي هذا المجال لابد من التعرض لأهم تلك الأفكار:

1. النفقات العامة والمدرسة الكلاسيكية

تؤمن هذه المدرسة بمايسمى بالحياد المالي كإطار لمفهوم الدولة الحارسة أي إقتصار دورها في الوظائف التقليدية[8]. أي إن مسألة توازن الموازنة تتحقق من خلال تساوي أو تعادل جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة وقاعدة رئيسة في المالية التقليدية، وكان مبدئهم يركز على استحصال الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة في مجال الحاجات العامة[9].

2. النفقات العامة والمدرسة الكينزية

تمثلت بأفكار الاقتصادي (جون مايناردكينز) والقائمة على تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتحفيز الطلب الكلي[10] عن طريق أداة النفقات العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب واستقراره[11]، وقد تبنت المدرسة الكينزية فكرة تدخل الدولة وأعدتها أمرا ضروريا في الوصول الى التوازن المذكور في الاقتصاد، وبزيادة النفقات العامة يمكن للدولة الإنتقال من الكساد إلى الرواج، وبذلك يركز على ضرورة زيادة النفقات العامة في حالة الركود بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال وإعادة التوازن وتشجيع زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض الكلي[12]، وتحقيق النمو الإقتصادي المطلوب.

ومن الجدير بالذكر إن نموذج الكينزيين يقر إعتبار النفقات العامة بمثابة متغير خارجي له تأثير في النمو خلال الأمدين القصير والطويل، وإن الزيادة في النفقات العامة يؤثر إيجابا في الإنتاج والعمالة من خلال المضاعف (Multiplier) في النفقات، ويفضلون لجوء الدولة بالتوجه نحو زيادة النفقات العامة دون اللجوء لفرض الضرائب وخاصة في الأجل الطويل .

3. النفقات العامة والمدرسة النقدية

نظراً لتعرض المدرسة الكينزية لإنتقادات عدة من قبل أنصار المدرسة النقدية وذلك على أثر تفسيرها لظاهرة التضخم الركودي (Stagflation) بزعامة ميلتون فريدمان (Milton Friedman) والتي دعت إلى ضرورة دور الدولة وإقتصاره على الوظائف التقليدية وترك الحرية للإقتصاد ، وهذا ساهم بإعطاء الدور للسياسة النقدية لتكون سياسة فعالة لمعالجة التضخم نظرا لقصور السياسة المالية بالنهوض بمستوى النشاط الإقتصادي في الأجل القصير[13]، فضلا عن توصلهم إلى نتيجة من شأنها إن الزيادة في جانب الطلب الكلي هي جراء نمو العرض النقدي التي صاحبها إرتفاع معدلات البطالة والوصول إلى الركود التضخمي[14]. ولذلك يرون في مسألة تطبيق السياسة المالية التوسعية بأنها تقييد للنفقات الخاصة وتؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص وخلق أثر المزاحمة (crowding –out)، الذي يعد عامل سلبي على نفقات القطاع الخاص الإستثمارية ومن ثم على الطلب الكلي والمساهمة بالعجز في الموازنة[15]، الأمر الذي نادى على أساسه النقوديين بضرورة تحجيم دور السياسة المالية.

4. النفقات العامة ومدرسة التوقعات العقلانية

وهي إمتداد لوجهات النظر الكلاسيكية ويعارضون ماسيمى بالتدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية، وبذلك[16]، ويرى أصحابها بأن التوقعات التي لها إرتباط بالماضي لها علاقة بالمستقبل،

وعلى هذا الأساس فإنها تركز على التوقعات الرشيدة من خلال المعلومات المتوفرة لديهم عن إرتباطات السياسات الإقتصادية بما يتعلق بالمستقبل، ويرون في السياسات المرنة سياسات غير فعالة في الأمد القصير لأن الأفراد قد يختلفون في معظمهم من ناحية مدى استجابتهم لتلك السياسات أوقد يتعرضون لجملة من الأخطاء في تلك التوقعات [17]، ويرون في السياسات المالية التي من ضمنها السياسة الإنفاقية غير ضرورية في مجال إستخدامها نحو تحقيق الإستقرار الإقتصادي، فالزيادة في النفقات العامة يعني زيادة الأسعار والأجور النقدية، وإن مثل هذه التغيرات تعد غير متوقعة نظرا لحدوث التغير في جانبي العمالة والناتج وفقا للصدمات (Shocks)[18]، وبالتالي فإن السياسة المالية تعد خداع يصاب به الأفراد بكونها سياسة منظمة، وهذا سيسهم بضعف دور النفقات العامة التي يصعب التنبؤ بها.[19]

5. النفقات العامة ومدرسة إقتصاديات جانب العرض

ظهرت هذه المدرسة في بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم وكان من مؤيديها (آرثر لافر، بول كريج روبرتس، ونورمان تيور) وتبنى منهجها الرئيس الأمريكي (رونالد ريفان) عام (1981-1989)، وقد تبنت هذه المدرسة فكرة مؤداها ضرورة تشجيع الأفراد على العمل والإدخار من جانب، وضرورة توجه الحكومة نحو تخفيض معدلات الضرائب [20] من جانب آخر، نظرا لكون الضرائب المرتفعة تخفض الحوافز الإستثمارية[21] التي تسهم في تنشيط وتحسين دور القطاع الخاص ومن ثم زيادة الإنتاجية ومن ثم الإنتاج.

وعلى أية حال إن أنصار هذه المدرسة يركزون على العرض الكلي دون الطلب الكلي الذي يرى الكينزيون في زيادته أمراً ضرورياً[22].

ثانيا: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.

لقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام واسع لدى الإقتصاديين والمدارس الاقتصادية المختلفة، وفيما يأتي عرض لتلك المدارس المفسرة للنمو الإقتصادي ومنها مايأتي :

1. النمو الاقتصادي والمدرسة الكلاسيكية

تعد مساهمة المدرسة الكلاسيكية الأولى في مجال النمو الإقتصادي على إعتبار إن النمو الإقتصادي ظاهرة طويلة الأمد، فقد وضح الإقتصادي (آدم سمث : Adam Smith) ان النمو الإقتصادي يحصل بشكل تراكمي لأن عنصري العمل ورأس المال يعملان على رفع كل من الإنتاج والإنتاجية ومن ثم إرتفاع الدخل القومي والإدخار فتتوسع الأسواق وبالتالي حصول النمو الإقتصادي [23]، إذ إن التغيرات التقنية التي تحصل في عنصر رأس المال تساعد على زيادة الإنتاجية وإرتفاع معدلاتها، وان الإرتفاع في الدخل القومي يساعد أيضاً على زيادة الإستثمار الجديد ومعدلاته وبنفس النسبة[24]. وقد لاحظ (دافيد ريكاردو : D.Ricardo) ان التراكم الرأسمالي هو العامل الأساس لعملية النمو وذلك من خلال الايراد الصافي الذي يكون من حصة الرأسمالي بموجبه يرتفع تراكم رأس المال الضروري لعملية النمو الإقتصادي ويعززها في ذلك المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم ولاسيما عند

إرتفاع تراكم الرأسمالي [25]، ودعا إلى إستخدام العامل التكنولوجي لتطوير ورفع انتاجية العمل على الرغم من زيادة عدد السكان[26].

2. النمو الاقتصادي والمدرسة الماركسية

لقد قامت النظرية (الماركسية) على مجموعة من الافتراضات ومنها الإبتكارات ورأس المال ودور كل منها في عملية النمو، وان الإنتاج يقوم على الطبيعة الوظيفية في المجتمع، ولما كانت النظرية الكلاسيكية في مجال تحليل النمو تعد رأس المال والموارد الطبيعية والتقنية عناصر معطاة[27] فان العامل الرئيس للنمو وفقاً للنظرية الماركسية هو رأس المال، وإن ما تقوم به الرأسمالية باستغلالها للقوى العاملة يؤدي إلى حصول ما يسمى بفائض القيمة من خلال الفرق بين ما يتم دفعه للموارد المستخدمة وبين القيمة الإنتاجية الفعلية[28]، ويذهب ماركس إلى اعتبار موضوع صراع الطبقات محركاً رئيساً لتطوير الإقتصاد الرأسمالي وسيعمل العمال على البقاء بحد أدنى للأجر.

3. النمو الاقتصادي و المدرسة الكلاسيكية الحديثة

ويندرج فيها مجموعة مفكرين ومنهم (مارشال : Marshal) و (جيفونز : Jevons) و (كارل مينجر Cal Menger)، وإن افكارهم قائمة على مدى إمكانية إستمرار النمو الإقتصادي دون ركود إقتصادي، ويرون في موضوع النمو بأنه عملية متكاملة لها آثار إيجابية تبادلية، أي ان لكل قطاع تأثير على الآخر [29]، وتحاول النظرية أيضاً تفسيره من خلال دراسة الآثار المترتبة عليه وذلك من خلال الفصل بين مساهمات القوى العاملة ورأس المال وكذلك التقدم التقني في عملية الإنتاج، وإن هذه المساهمات تقاس بالإنتاجية الحدية التي تتوقف على التغيير في بناء العامل الإنتاجي[30]، وإن سعر الفائدة يحتل المكانة المهمة في هذه النظرية ويشكل حافزاً على الإدخار، وينطلقون من مبدأ إن الإدخار يختفي ولن يكون هناك تراكم ممكن في حالة لم يكن هناك مقابل لرأس المال[31].

4. النمو الاقتصادي والمدرسة الكينزية

يرى كينز (j.M.Keynes) أن الأساس في النمو الإقتصادي يبدأ من خلال العلاقة بين كل من النفقات الإستثمارية ونمو الدخل وأسماها (بالمضاعف)، وبين ان هناك ثلاثة أنواع من معدلات النمو الإقتصادي هي كل من معدل النمو المرغوب (Warrant rate of growth) ومعدل النمو الفعلي (Actual rate of growth) فضلا عن معدل النمو الطبيعي المتمثل بمعدلات النمو المرتفعة من خلال زيادة تراكم رأس المال والتقدم التقني والقوى العاملة، ويلاحظ ان نقطة الجدل الأساسية بين الكينزيين والكلاسيك كانت حول العمل الذي يرى فيه كينز بمثابة التوظف وهو عمل اداري، بينما يرى الكلاسيك بأنه عملاً تلقائي.

5. النمو الاقتصادي ومدرسة النمو الحديثة

ركزت هذه النظرية على جانب الإستثمار في رأس المال وأعدته شرطاً ضرورياً للنمو الإقتصادي، فضلاً عن شمول رأس المال البشري بأشكاله كافة، وكان من أبرز مفكريها هم كل من (بول رومر :Pual Romer) و (كولن كلارك : C Ckark)، وقد ركزوا على الأجل الطويل في النمو وذلك لإستمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية والبلدان المتقدمة[32]، ونصت هذه النظرية على إستمرار

تحديد النمو داخلياً من خلال الناتج المحلي الإجمالي وفق النظام المسيطر على العملية الإنتاجية، إذ يعتمد أغلب النمو الإقتصادي على تطور المستوى التكنولوجي نتيجة الإستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري وبالأخص في إقتصاد المعرفة[33]، وفي هذا المجال أوضحت الدراسات الحديثة أن مصادر النمو الإقتصادي متباينة وإن إنتاجية العامل الكلي (TEP) تعد ذات أهمية كبيرة في النمو الإقتصادي للبلدان المتقدمة، على العكس من البلدان النامية التي ترى إن الإستخدام الواسع لعوامل الإنتاج يمثل العامل الأكثر فاعلية في النمو الإقتصادي[34] .

وفي هذا الصدد انبثقت آراء ونماذج أخرى في مجال تفسير النمو الإقتصادي متمثلة بنموذج هارود دومار (Harrod – Domar) ، وهو يركز على كل من الإستثمار والإدخار بكون الإدخار يسهم بزيادة الإستثمار وبوصفه جزء من متطلبات رأس المال[35] وآراء (سولو – سوان) التي وصفت بالنموذج القائم على التوازن في الأجل الطويل ويعتمد على معدلي الإدخار ورأس المال، فضلاً عن معدل العمالة، وان أي انخفاض في تلك المتغيرات يؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة والتضخم[36].

ثالثاً: استخلاص للعلاقة النظرية بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي.

انطلاقاً من الإطار النظري لكل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي فإنه بلا شك إن النفقات العامة بشكليها الجارية منها أو الاستثمارية لها آثار مباشرى وأخرى غي مباشرة، فالنفقات العامة الاستثمارية تعمل على انتاج السلع والخدمات بهدف اشباع الحاجات الاساسية فضلا عن مساهماتها بعملية تكوين رأس المال المادي لاغراض الاستثمار ، ففي الأمد القصير تسهم تلك النفقات بزيادة الانتاج ، وفي الأمد الطويل تسهم بالتوجه نحو زيادة المشروعات الانتاجية ومن ثم العمل على مضاعفة الناتج وصولا الى المساهمة بزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي بلوغ مستويات معينة من النمو الاقتصادي[37].

وبذلك بالامكان ادراك اهمية هذه النفقات في النمو الاقتصادي من خلال نموذج (هارود– دومار) الذي يشير الى الى ان الزيادة في الدخل القومي ناتجة عن الزيادة في حجم الاستثمار نظرا لمايسهمه الاخير في زيادة الطاقة الانتاجية، الامر الذي من خلاله نستنتج الدور الكبير لهذا الجانب من النفقات في النمو الاقتصادي.

أما مايتعلق بالنفقات الجارية (الاستهلاكية) فهي بالضرورة تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات ومن ثم المساهمة غير المباشرة في زيادة الانتاج وبالتالي تحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا يبقى ذلك مرهوناً بمرونة الجهاز الانتاجي وطبيعة ودرجة التطور الاقتصادي للبلد[38]. ويظهر من ذلك كله ان العلاقة بين النفقات العامة بشكليها الجارية والاستثمارية ستكون طردية

المحور الثاني

تحليل النفقات العامة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة(1985-2016)

أولا: تحليل تطور واتجاهات النفقات العامة

لدى إمعان النظر إلى بيانات الجدول (1) يتضح منه تزايد حجم النفقات العامة من (10583) مليون دينار عام 1985 إلى (52303100) مليون دينار عام 2016 وبمعدلات نمو سنوية متقلبة بين الانخفاض تارة والإرتفاع تارةً أخرى فكان أدناها نحو (37-%) عام 2015 وأعلاها نحو (543%) عام 2004 وبمتوسط نمو سنوي لمدة الدراسة ككل (1985-2016) بلغ نحو (51%) ويعزى ذلك الى التغيرات في جانب النفقات الإستثمارية منها، وجاء ذلك نتيجة التطورات خلال المدد الفرعية المكونة للدراسة.

ففي **المدة الفرعية الأولى (1985-1990)**، شهدت هذه المدة تحديات اقتصادية نتيجة ظروف الحرب وتراكماتها وما نجم عنها التوجه نحو الضغط على النفقات العامة لخدمة المجهود الحربي وإعمار مخلفات الحرب التي إنعكست سلباً في إحداث إختلال مالي يتضح ذلك في ارتفاع نمو النفقات الجارية على النفقات الإستثمارية التي بلغ نموها في المتوسط نحو (0.7-%) وهو الأقل مقارنةً وما جاء في المدد الفرعية اللاحقة، أي تحيز النفقات العامة لصالح النفقات الجارية[39]، ويعد ذلك بالأمر الطبيعي .

جدول (1)

هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (1985-2016) بالأسعار الجارية وبملايين الدنانير

السنة	النفقات العامة					
	الجارية	النمو%	الإستثمارية	النمو%	الإجمالية	النمو%
1985	7363		3220		10583	
1986	7426	0.9	2729	-15.2	10155	-4.0
1987	9229	24.3	2618	-4.1	11847	16.7
1988	10630	15.2	2733	4.4	13363	12.8
1989	10872	2.3	3062	12.0	13934	4.3
1990	11357	4.5	2822	-7.8	14179	1.8
المتوسط		10.6		-0.7		7.0
1991	15653	37.8	1844	-34.7	17497	23.4
1992	25876	65.3	7007	280.0	32883	87.9
1993	50060	93.5	18894	169.6	68954	109.7
1994	171742	243.1	27700	46.6	199442	189.2
1995	605840	252.8	84943	206.7	690783	246.4
1996	506102	-16.5	36439	-57.1	542541	-21.5
1997	534095	5.5	71707	96.8	605802	11.7
1998	824705	54.4	95796	33.6	920501	51.9
1999	831592	0.8	201960	110.8	1033552	12.3
2000	1151663	38.5	347037	71.8	1498700	45.0
2001	1490866	29.5	578861	66.8	2069727	38.1
2002	1762683	18.2	755602	30.5	2518285	21.7
2003	3631159	106.0	1270802	68.2	4901961	94.7
المتوسط		71.2		83.8		70
2004	13608947	274.8	17912489	1309.5	31521436	543.0
2005	14683390	7.9	16147752	-9.9	30831142	-2.2
2006	32778999	123.2	6027580	-62.7	38806579	25.9
2007	32719837	-0.2	6588511	9.3	39308348	1.3
2008	52301181	59.8	14976016	127.3	67277197	71.2
2009	45941063	-12.2	9648658	-35.6	55589721	-17.4
2010	54580860	18.8	15553341	61.2	70134201	26.2
2011	60925554	11.6	17832113	14.7	78757667	12.3
2012	75788624	24.4	29350952	64.6	105139576	33.5
2013	78746806	3.9	40380750	37.6	119127556	13.3
2014	76741673	-2.5	35439453	-12.2	112181126	-5.8
2015	51832800	-32.5	18564700	-47.6	70397500	-37.2
2016	36354400	-29.9	15946700	-14.1	52303100	-25.7
المتوسط		34.4		110.9		49.1
85-16		45.9		81.3		51

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات متفرقة (2003، 2007، 2008، 2009، 2010، 2016).

2. وزارة المالية، دائرة الموازنة ، قسم البحوث والاحصاء، الحسابات الختامية لسنوات مختلفة.

أما خلال **المدة الفرعية الثانية (1991–2003)**، فإن التقلب يبدو واضحا في مكوناتها وإن كان متوسط نموها قد بلغ نحو (70%) فهي الأخرى شهدت إختلالاً يغلب عليه الطابع الاستهلاكي والإستمرار في عدم إيلاء النفقات الإستثمارية الأهمية المطلوبة، نظرا للعقوبات الدولية خلال تلك المدة وانعكاس آثارها في واقع السياسة الإنفاقية فيما يتعلق بزيادة النفقات الممولة بالإصدار النقدي والتوسع لصالح النفقات الجارية، فضلاً عن انخفاض الموارد النفطية خلال عقد التسعينات، وعدم رغبة الحكومة في تشجيع التوجه نحو الإستثمار العام باستثناء النفقات الإستثمارية لصالح إعادة الإعمار.

بينما خلال **المدة الفرعية الثالثة (2004–2016)**، يتضح إنها حققت مستويات متقلبة هي الأخرى في نموها، فقد حققت بشكل عام متوسط نمو سنوي نحو (49.1%)، ويعزى ذلك التقلب إلى إعتماد العراق بشكل رئيس على عائداته في تصدير النفط لتغطية النفقات العامة لاسيما وإن أسعار النفط العالمية قد شهدت تقلباً واضحاً خلال تلك المدة ، إلا إن ما أثمرته السياسة المالية خلال تلك السنوات كان إتجاهاً توسعياً للسياسة المالية بحيث كانت مساهمة النفقات الجارية منه بمستويات عالية تراوحت بين (43%) عام 2004 و (84.5%) عام 2006، وحتى أصبح إجمالي النفقات في متوسط المدة مسيطراً على ما يقارب النصف من الناتج المحلي الإجمالي[40]، ويعد ذلك نتيجة حتمية لإعتماد الإقتصاد العراقي على عائداته من النفط وضآلة مساهمة الإيرادات من الضرائب، الأمر الذي أظهر في السنوات الأخيرة في هذه المدة لاسيما بعد عام 2013 توجهاً نحو إعتماد سياسة مالية تقييدية لتحقيق ما يسمى بالانضباط المالي [41]، الذي إنعكس في تقليص مجمل النفقات الإستثمارية منها والجارية على حد سواء .

ثانياً: تحليل تطور النمو الإقتصادي وعلاقته بالنفقات العامة.

لدى معاينة الأرقام الواردة في الجدول (2) يتضح إن هناك تقلبا في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سواءً بالأسعار الجارية أم الثابتة مما يعكس طبيعة الظروف السياسية والإقتصادية والأمنية التي تعرض لها البلد خلال مدة الدراسة (1985–2016)، فبعد أن بلغ بالأسعار الجارية ما قيمته (15012) مليون دينار عام 1985 إزداد ليصل إلى (196536351) مليون دينار في نهاية المدة عام 2016 محققاً معدلات نمو سنوية متقلبة على الرغم من إرتفاعها وكان أدناها في عام 2003 والبالغ نحو (27.9–%) وأقصاها عام 1994 والبالغ نحو (415.4%)، ولدى مقارنة ذلك بالناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة لعام 1988 يكشف وبوضوح آثار التضخم التي صاحبت الإقتصاد الوطني العراقي، إذ حقق النمو بالأسعار الثابتة تقلبات شديدة بين الإرتفاع والانخفاض السلبي، فبعد أن بلغت قيمته بالأسعار الثابتة (21025) مليون دينار عام 1985 أصبح بقيمة قدرها (25579) مليون دينار عام 2016 محققاً متوسط نمو سنوي للمدة ككل بلغ نحو (14.5%) وهي أقل من متوسطه بالأسعار الجارية البالغ (56%)، وبهدف التمعن في أسباب التقلبات في معدلات النمو الإقتصادي المشار إليها انفاً، إنما هي إنعكاس لقيم الناتج ومعدلات نموه خلال المدد الفرعية قيد البحث.

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في العراق للمدة (1985-2016) بملايين الدنانير

السنة	GDPبالاسعار الجارية		الرقم القياسي بأسعار المستهلك	GDP بالاسعار الثابتة لعام 1988		النفقات العامة	
	القيمة	النمو%		القيمة	النمو %	الاجمالي	النمو%
1985	15012		71.4	21025		10583	
1986	14652	-2.4	72.3	20266	-3.6	10155	-4.0
1987	17600	20.1	82.4	21359	5.4	11847	16.7
1988	19432	10.4	100	19432	-9.0	13363	12.8
1989	20408	5.0	106.3	19198	-1.2	13934	4.3
1990	55927	174.0	161.2	34694	80.7	14179	1.8
المتوسط		41.4			14.46		7.0
1991	42452	-24.1	461.9	9191	-73.5	17497	23.4
1992	115108	171.1	848.8	13561	47.6	32883	87.9
1993	321737	179.5	2611.1	12322	-9.1	68954	109.7
1994	1658326	415.4	15461.6	10725	-13.0	199442	189.2
1995	6695483	303.7	69792.1	9593	-10.6	690783	246.4
1996	6500925	-2.9	59020.8	11015	14.8	542541	-21.5
1997	15093144	132.2	72610.3	20787	88.7	605802	11.7
1998	17125848	13.5	83335.1	20551	-1.1	920501	51.9
1999	34464013	101.2	93816.2	36736	78.8	1033552	12.3
2000	50213700	45.7	98486.4	50985	38.8	1498700	45.0
2001	41314569	-17.7	114612.5	36047	-29.3	2069727	38.1
2002	41022927	-0.7	136752.4	29998	-16.8	2518285	21.7
2003	29585789	-27.9	181301.7	16319	-45.6	4901961	94.7
المتوسط		99.2			5.4		70
2004	53235359	79.9	230184.1	23127	41.7	31521436	543.0
2005	73533599	38.1	315259	23325	0.9	30831142	-2.2
2006	95587955	30.0	483074.4	19787	-15.2	38806579	25.9
2007	111455813	16.6	632029.8	17635	-10.9	39308348	1.3
2008	157026062	40.9	648891.2	24199	37.2	67277197	71.2
2009	130643200	-16.8	630713.1	20714	-14.4	55589721	-17.4
2010	162064566	24.1	646207.5	25079	21.1	70134201	26.2
2011	217327107	34.1	682366	31849	27.0	78757667	12.3
2012	254225491	17.0	723990.3	35114	10.3	105139576	33.5
2013	273587529	7.6	737746.1	37084	5.6	119127556	13.3
2014	258900633	-5.4	753976.6	34338	-7.4	112181126	-5.8
2015	191715792	-26.0	764532.2	25076	-27.0	70397500	-37.2
2016	196536351	2.5	768354.9	25579	2.0	52303100	-25.7
المتوسط		18.7			5.5		49.1
2016-1985		56.1			14.5		51

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة الاحصائية السنوية، لسنوات متفرقة (2003، 2007، 2008، 2009، 2010، 2016).
2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات متفرقة.
3. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الارقام القياسية ، نشرات مختلفة.
4. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الارقام القياسية ، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة، وقد حولت سنوات الاساس ووحدت بسنة الأساس 1988 بموجب المعادلة الاتية :

   الرقم القياسي للسنة الجديدة المعدلة بأسعار 1988= {(الرقم القياسي للعام السابق*(معدل التضخم+100)}/ 100.
5. جدول (1).

ففي خلال **المدة الفرعية الأولى** (1985–1990) تعرض الإقتصاد العراقي إلى مجموعة من الإختلالات الهيكلية أثرت بشكل واضح في إحداث تقلبات في النمو الإقتصادي وإن كان قد شهد إرتفاعاً لاسيما في السنة الأخيرة من هذه المدة، فبعد أن بلغ نموه بالأسعار الجارية بمعدل (2.4–%) عام 1986 أصبح بنحو (174%) عام 1990، بينما إزداد بالأسعار الثابتة من (3.6–%) عام 1986 ليصل إلى نحو (80.7%) عام 1990 محققاً متوسطاً في النمو السنوي بلغ نحو (14.5%) بالأسعار الثابتة و(41.4%) بالأسعار الجارية لأسباب يمكن إيعازها إلى التغيرات في أسعار النفط الخام والتي كانت ثمارها حصول التقلب في نمو النفقات العامة خلال المدة نفسها ومنها النفقات الإستثمارية التي إتصفت بمعدلات نمو سلبية كما يوضحا الجدول (1) السابق في بعض السنوات فضلا عن تقلبها بشكلها الاجمالي للاسباب المشار اليها سلفا.

أما خلال المدة الفرعية الثانية (1991 –2003) فإنها تميزت بتعرضها للحروب ومنها حرب الخليج الثانية ونتائجها السلبية في تدمير البنية التحتية وعمليات السلب والنهب التي طالت مختلف مؤسسات القطاع العام وما تبعها من إجراءات وتحديات تمثلت بالعقوبات الإقتصادية التي طالت قطاع النفط وتوقف صادراته الخام وما تبعها من آثار سلبية إنعكست في إحداث تقلبات واضحة في إجمالي النفقات العامة، فكانت جميعها عوامل أسهمت بإحداث تقلبات في أداء الإقتصاد الوطني والتأثير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. إذ يتضح من الجدول (2) نفسه مدى التقلب الشديد في نمو الناتج المحلي الإجمالي سواءً بالأسعار الجارية أم بالثابتة، فقد إنخفض بالأسعار الثابتة من (73.5–%) عام 1991 إلى نحو (45.6–%) عام 2003، وفي المتوسط للمدة ككل كان نحو (5.4%) بالأسعار الثابتة وهذا جاء منسجماً وتراجع نمو النفقات العامة من (246.4) عام 1995 الى (21.5) عام 1996 وصولاً الى (94.7) عام 2003، أذ إن الزيادة في متوسط نمو الناتج بالاسعار الجارية من (41.4%) للمدة الاولى الى متوسط بلغ نحو(99.2%) للمدة الثانية الحالية جاء منسجما والتغيرات في متوسط نمو النفقات العامة من (7%) للمدة الاولى الى (70%) للمدة الثانية.

وفي **المدة الفرعية الثالثة** (2004–2016) **فإنها** تميزت بالتغير في السياسة الإقتصادية لاسيما بعد إستئناف تصدير النفط الخام على أثر الإحتلال الأمريكي للعراق وتحريره من النظام السابق وزيادة انتاج النفط الخام من جهة، وتحسن أسعار النفط عام 2008 من جهة أخرى، والتي كان من نتائجها إرتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة إلى (37.2%) عام 2008 بعد أن كان (10.9–%) عام 2007 وصولاً إلى (26–%) بالأسعار الجارية و(27–%) بالأسعار الثابتة عام 2015 نظرا للتغيرات في أسعار النفط خلال تلك السنوات وأثرها المباشر في زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم التأثير سلبا تارة والتأثير إيجاباً تارة أخرى في مجمل النفقات العامة ، إذ إن التغير في حجم الايرادات النفطية ينعكس في إجراء التغيرات في مجال تغطية النفقات العامة ومن ثم التغير في معدلات نمو الاقتصاد الوطني، إذ كما يلاحظ من الجدول (2) نفسه مدى ارتباط نمو الناتج الذي سجل في المتوسط انخفاضا بالأسعار الجارية بلغ نحو (80.5) نقطة مئوية، وهذا جاء منسجما وحجم التغيرا في نمو النفقات العامة التي سجلت انخفاضا في المتوسط بمقدار (18.7) نقطة مئوية.

المحور الثالث

أثر النفقات العامة في النمو الإقتصادي باستخدام أسلوبي التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدة (1985-2016).

أولا: توصيف وبناء النموذج القياسي.

يتضمن النموذج القياسي مجموعة من معادلات تضم كل منها متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة (معتمدة) لكل منها ، وقد جرى في تقدير العلاقات المدروسة إستخدام أنموذج الإنحدار الخطي البسيط (Simple linear Regression) وقد تمحور الأنموذج الكلي وصفاً لما يأتي :

1.بناء هيكل النموذج:

في هذا المجال وضمن هذه الدراسة جرى إعتماد البيانات السنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للتعبير عن النمو الإقتصادي وإجمالي النفقات العامة (EXP) بهدف بيان أثر النفقات العامة في النمو الإقتصادي للمدة (1985-2016) وبواقع (32) مشاهدة .

2. متغيرات النموذج.

أ. المتغيرات المستقلة: Independent Variables .

وتسمى أيضاً بالمتغيرات الخارجية التي تتحدد من خارج النموذج جرى الحصول عليها من مؤسسات عامة محلية مختلفة متضمنة وزارات (التخطيط ، المالية، البنك المركزي العراقي)، وأخرى أجنبية وعربية متمثلة بصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، ويضم النموذج المقدر المتغير المستقل المتمثل بـ (EXP) ومدى تأثيره في المتغير التابع.

ب. المتغيرات التابعة: Dependent Variables .

ويطلق عليها بالمتغيرات الداخلية (Endogenous Variables) نظراً لتحديد قيمها من قوى داخل النموذج، إقتصرت على الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً وهو ممثل للنمو الإقتصادي ويرمز له بـ(GDP) وبواقع (32) مشاهدة أيضا.

ثانياً: العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج .

يتضمن النموذج معادلات متعددة أستخدمت لها الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة بكونها الأنموذج الأفضل وفقاً لمعايير إحصائية وإقتصادية مختلفة وكانت وفق الصيغة المبينة في أدناه :

$$LnGDP = \propto_1 + \propto_2 LnEXP + U_1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وقد تم تحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرين المذكورين وفقاً لما جاءت به النظرية الإقتصادية، إذ تشير إلى إفتراض وجود علاقة طردية إيجابية بين النفقات العامة (EXP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، ومن المتوقع أن تكون قيمة المعلمة (a_2) موجبة نظراً لأن الزيادة في النفقات العامة يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الإقتصادي .

هذا وقد تم إتباع الأساليب الحديثة لإستخدامها في دراسة العلاقة بين المتغيرين المذكورين وذلك من خلال القيام بتحليل السلاسل الزمنية ومدى إمكانية إستقرارها فضلاً عن إستخدام أسلوب التكامل المشترك

ومنهجية (آنجل – جرانجر) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews:9) .

ثالثا: مصفوفة معاملات الإرتباط.

لغرض التعرف على إنحدار العلاقة بين المتغيرات المدروسة قيد التحليل والقياس، فقد جرى التوصل إلى معاملات الإرتباط الواردة في الجدول (3) الآتي :

جدول (3)

مصفوفة معاملات الإرتباط

	GDP	EX
GDP	1.000000	0.977820
EX	0.977820	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

إذ يتضح منه إن هناك قوة واتجاهاً للعلاقة بين المتغيرين قيد البحث وهناك درجة إرتباط عالية بإتجاه علاقة إيجابية، أي ان الزيادة في النفقات العامة يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت درجة الإرتباط نحو (0.977)، ولما كان ذلك لايعطي الدليل الكافي على وجود العلاقات السببية نظراً لإرتباطها بإرتباطات دالية (Functionally) أو إنها تتحرك متأثرة بعوامل مشتركة بينها [42]، فإن الضرورة تقتضي إعتماد أساليب أخرى لبيان مدى صحة تلك الإرتباطات من عدمها.

رابعاً: نتائج إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية Stability Testing Time Series

ويجري هنا إستخدام جذر الوحدة (Unit Root Test) للتأكد من مدى إستقرارية المتغيرات المدروسة وتحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية ، إذ سيتم التركيز على إستخدام إختبار ديكي فولر الموسع (Audgment Dickey–Fuller Test) لإختبار الفرضية العدمية (H_0 : B=0) التي تشير إلى وجود الجذر الأحادي الذي يعني عدم إستقرارية السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (H_1 : B<1) التي تشير الى إستقرارية السلاسل الزمنية وعدم وجود هذا الجذر، والجدول (4) يوضح حقيقة ذلك .

جدول (4)

نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) بإستخدام (ADF)

المتغيرات	المستوى: Level	الفرق الأول: 1^{st} Difference	Prob
GDP	-2.273189	-4.108390	0.015*
EXP	-1.435454	-3.643680	0.022**
القيمة الحرجة 0.01	-4.296729	-4.296729	
القيمة الحرجة 0.05	-3.568379	-3.568379	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

*** مستوى معنوية 0.01**

****مستوى معنوية 0.05**

ويتضح منه أن السلاسل الزمنية محل البحث غير ساكنة في مستوياتها لأن جميع القيم المقدرة لـ(τ) كانت أقل من القيمة الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، ويفهم منه إنها غير معنوية إحصائياً، سواءً أكان ذلك بحد ثابت فقط أم بحد ثابت وإتجاه عام، أم إنها كانت بدون حد ثابت وإتجاه عام، إلا إنه وبعد أن جرى إحتساب سكون المتغيرين في الفروق الأولى لوحظ أيضاً رفض الفرضية العدمية المتضمنة وجود الجذر الأحادي عند مستوى معنوية (0.05) وبعضها الآخر عند مستوى (0.01) وذلك في حالات (الإنحدار بحد ثابت وإتجاه عام ، بحد ثابت فقط ، وبدون حد ثابت وإتجاه عام) مما يستنتج منه أن المغيرين (GDP,EX) عبارة عن سلاسل زمنية غير ساكنة عند المستوى وساكنة في الفرق الأول $I\sim(1)$ بدلالة أن أغلب تلك المتغيرات تعد غير ساكنة عند المستوى وساكنة في الفرق الأول، وهذا يساعد على التمكن لبناء نموذج إنحدار يتصف بالإستقرارية، والأشكال الآتية توضح ذلك:

شكل (1)

عدم إستقرار السلسلة الزمنية عند المستوى

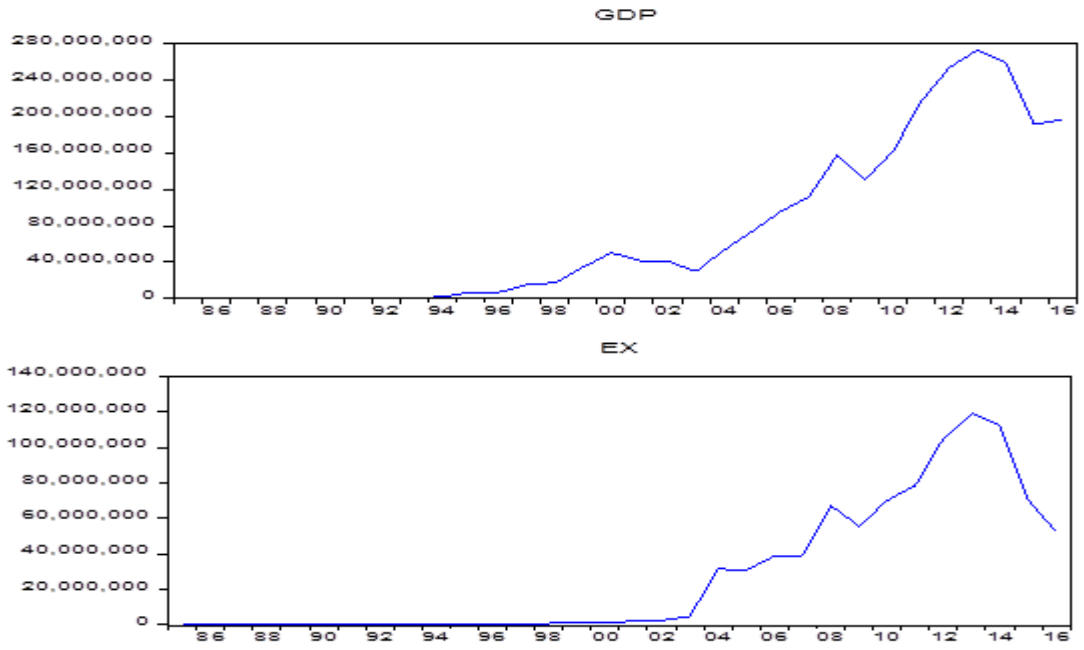

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

شكل (2)

إستقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

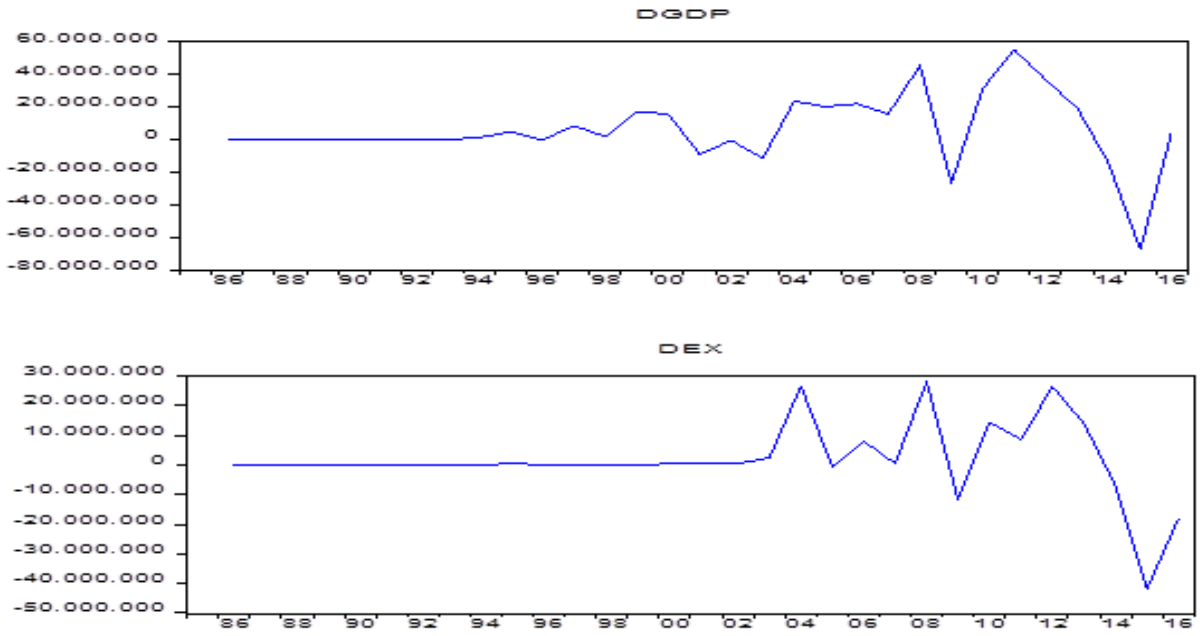

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

خامساً: نتائج إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

يعد هذا الإختبار مهماً لكونه إختبار إستباقي لإستبعاد وتجنب ظهور ما يسمى بالإنحدار الزائف (Spurious Regression)، ولأجل ذلك فقد تم إستخدام طريقة (آنجل – جرانجر) ذات الخطوتين وكما يأتي :

الخطوة الأولى : وهنا يتم تقدير علاقة الإنحدار للتكامل المشترك ومن خلال طريقة OLS بين لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LnGDP) ولوغاريتم النفقات العامة(LnEXP)، وكانت المعادلة كما في الصيغة الآتية :

$$LnGDP = B_0 + B_1 LnEx + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

الخطوة الثانية : وفيها يتم إختبار إستقرارية البواقي من عدمها والمستحصل عليها من جراء الخطوة الأولى السابقة بإستخدام أحد الإختبارات الخاصة بجذر الوحدة، ففي حالة كون الإختبار يشير إلى سكون البواقي (e_t) أو إستقرارها في المستوى $e_t \sim I(0)$ أو إنها متكاملة إحصائياً من الدرجة صفر فإننا في هذه الحالة سنرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي الإستنتاج على وجود تكامل مشترك بين (GDP) و (EXP) ، أما في حالة كون سلسلة البواقي غير ساكنة فإنه يعني عدم وجود التكامل المشترك بين هذين المتغيرين، والجدول (5) الآتي يوضح علاقة إنحدار التكامل المشترك بين المتغيرين المذكورين.

جدول (5)

تقدير معادلة إنحدار التكامل المشترك بين (GDP) و (EXP)

Dependent Variable: LNGDP
Method: Least Squares
Date: 02/24/18 Time: 11:10
Sample: 1985 2016
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.495805	0.773820	1.933015	0.0627
LNEX	0.996593	0.052437	19.00557	0.0000

R-squared	0.923315	Mean dependent var	15.80510
Adjusted R-squared	0.920759	S.D. dependent var	3.591348
S.E. of regression	1.010957	Akaike info criterion	2.920133
Sum squared resid	30.66100	Schwarz criterion	3.011741
Log likelihood	-44.72212	Hannan-Quinn criter.	2.950498
F-statistic	361.2116	Durbin-Watson stat	0.197713
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

ويتضح منه أن هناك علاقة دالية ومعنوية بين المتغيرين (GDP) و (EX) مما يؤكد على أن الإختبارات الإحصائيةالمتمثلة بـ(F, R^2 , t) كانت معنوية بينما كان النموذج يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي ، إذ بلغت قيمة (D.W) نحو (0.1977)، وبعد إجراء المعالجة أصبحت النتائج وحسب الجدول (6) بأن معادلة الإنحدار لا ترتبط بمشكلة الإرتباط الذاتي والتي بلغت قيمتها المحتسبة نحو (1.6272).

جدول (6)

تقدير معادلة إنحدار التكامل المشترك بعد معالجة الإرتباط الذاتي

Dependent Variable: LNGDP
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 02/22/18 Time: 20:49
Sample: 1985 2016
Included observations: 32
Convergence achieved after 22 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.467096	1.547902	2.239868	0.0332
LNEX	0.833788	0.094861	8.789577	0.0000
AR(1)	0.938619	0.067745	13.85515	0.0000

R-squared	0.986146	Mean dependent var	15.80510
Adjusted R-squared	0.984662	S.D. dependent var	3.591348
S.E. of regression	0.444777	Akaike info criterion	1.400503
Sum squared resid	5.539147	Schwarz criterion	1.583720
Log likelihood	-18.40805	Hannan-Quinn criter.	1.461234
F-statistic	664.3731	Durbin-Watson stat	1.627570
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.94

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

لقد تم إختبار حد الخطأ أو البواقي المتمثل بـ(e_t) من العلاقة السابقة بهدف التعرف على إستقرارها عند المستوى ومدى تكاملها من الدرجة أو الرتبة صفر (0) من خلال إستخدام إختبار جذر الوحدة لـ (ديكي فولر الموسع : ADF) والموضح في الجدول (7) الآتي :

جدول (7)

إختبار جذر الوحدة لحد الخطأ (البواقي) (e_t)

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.783354	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

وقد تبين منه إن القيمة المحسوبة لـ (t) التي بلغت نحو (4.7833−) كانت أكبر من قيمتها الجدولية أو الحرجة البالغة نحو (2.6416−) عند مستوى دلالة (0.01) وهذا ما تؤكده قيمة (prob) البالغة (0.000) وبذلك سنرفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرضية البديلة ، اي إن سلسلة البواقي تعد سلسلة

متكاملة ومستقرة وهي من الدرجة صفر (0) ، الأمر الذي من خلاله يتأكد لنا إن المتغيرين قيد البحث يرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الأجل، ولما كانت البواقي تتصف بالإستقرار في المستوى فإن الإنحدار سيكون غير زائف وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين المذكورين .

رابعا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

لغرض التعرف على العلاقة في المدى القصير لابد من إستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كمرحلة ثانية في منهجية (آنجل – جرانجر) لإختبار التكامل المشترك والذي من خلاله يمكن قياس سرعة تكيف الإختلالات في الأمد القصير الى التوازن في الأمد الطويل وذلك من خلال القيام بإدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأمد بوصفه متغيراً مبطئاً ولفترة واحدة في نموذج (VAR) وفي هذا الصدد تبينت النتائج الآتية في الجدول (8) .

جدول (8)

تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: DLNGDP
Method: Least Squares
Date: 02/22/18 Time: 21:17
Sample (adjusted): 1986 2016
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.136332	0.088473	1.540942	0.1346
DLNEX	0.597547	0.162836	3.669620	0.0010
ET_1	0.077447	0.182891	0.423458	0.6752

R-squared	0.329550	Mean dependent var	0.305798
Adjusted R-squared	0.281661	S.D. dependent var	0.495972
S.E. of regression	0.420360	Akaike info criterion	1.196357
Sum squared resid	4.947678	Schwarz criterion	1.335130
Log likelihood	-15.54353	Hannan-Quinn criter.	1.241593
F-statistic	6.881500	Durbin-Watson stat	1.849208
Prob(F-statistic)	0.003708		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

DLNGDP = 0.136331674483 + 0.597546869354*DLNEX
+0.0774466645018*ET_1 .....(1)

وقد تم التوصل من خلال النتائج أعلاه إلى المعادلة الآتية :

$$DlnGDp = a_1 + a_2 DLnEx + a_3 e_{(-1)} + v_t \quad \text{.....(2)}$$

$$DLnGDp = 0.13633 + 0.5975 DLnEx + 0.07744 e_t \quad \text{.....(3)}$$

ومن خلالها يتضح إن النموذج معنوي إحصائياً ، فضلاً عن خلوه من الإرتباط الذاتي نظراً لكون إحصائية دوربن – واتسون كانت (1.8492) عند مستوى معنوية (0.05) .

أما بعد القيام بإجراء فحص معنوية النموذج إحصائياً نظراً لنتائج قيم (F) و (t)، فإنه يلاحظ وبعد إجراء الإختبارات القياسية بأن النموذج الذي تم تقديره خالٍ من مشكلة الإرتباط الذاتي وذلك بدلالة (Breusch – Godfrey serial correlation Lm test) حيث بلغت قيمة (Prob chi-square) نحو (0.3104) وكانت أكبر من (0.05) وبالتالي يصار إلى قبول الفرضية العدمية التي تشير إلى أن البواقي لن ترتبط إرتباطاً ذاتياً وهذا ما يوضحه الجدول (9) الآتي :

جدول (9)

إختبار BREUSCH – GOD FRY

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.926869	Prob. F(1,27)	0.3442
Obs*R-squared	1.028863	Prob. Chi-Square(1)	0.3104

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

أما مايتعلق بمشكلة إختلاف التباين وبهدف عدم ملازمتها للبواقي ، فإنه يتضح من الجدول (10) الآتي إن قيمة (Prob chi-square) لإختبار (Heteroskedasticity Test :ARCH) بلغت نحو (0.2628) وكانت أكبر من (0.05) وهذا يعني قبول الفرضية العدمية القائلة بتجانس البواقي وعدم إحتوائها ما يسمى بإختلاف التباين .

جدول (10)

Heteroskadisity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.221277	Prob. F(1,28)	0.2785
Obs*R-squared	1.253823	Prob. Chi-Square(1)	0.2628

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

ولأجل معرفة فيما إذا كانت البواقي موزعة طبيعياً أم لا ؟ ، فإنه من خلال القيمة الإحتمالية والمقابلة لإختبار(Jarque – Bera) يلاحظ أنها بلغت نحو (0.5387) وكانت أكبر من (0.05) وبالتالي لايمكن رفض الفرضية العدمية التي تؤكد على عدم إحتواء البواقي لمشكلة التوزيع الطبيعي وبعبارة اخرى إنها موزعة توزيعاً طبيعياً، والجدول (11) الآتي يبين ذلك .

جدول (11)

التوزيع الطبيعي للبواقي

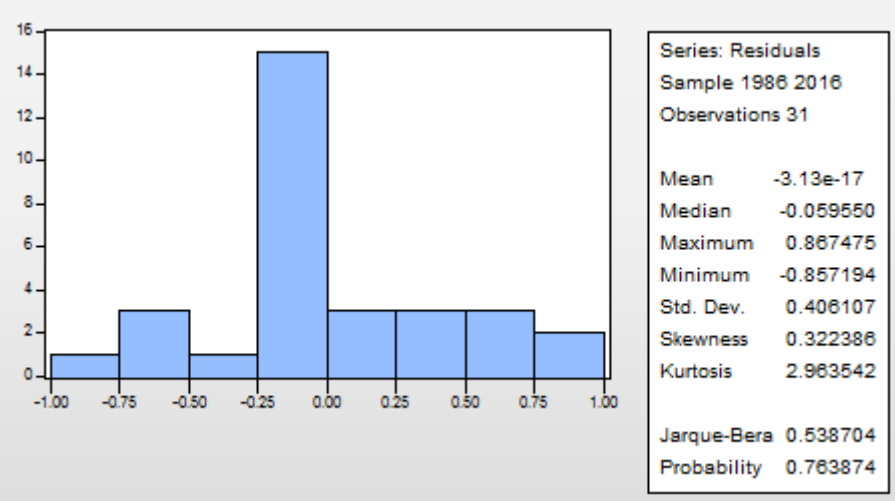

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج (Eviews:9)

أما فيما يتعلق بمعلمة تصحيح الخطأ (ET-1) التي بلغت (0.0774) المشار إليها في جدول (8) السابق فإنها كانت موجبة وغير معنوية وهذا يؤكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد البحث والتحليل التي يمكن إيعازها الى أسباب عديدة منها طبيعة الموازنة العامة التي تشكل النفقات الجارية فيها النصيب الأكبر وبنسبة تفوق ألـ (76%) مقارنة ونصيب النفقات الإستثمارية البالغة نحو (23.7%) خلال متوسط مدة الدراسة ككل نظرا لإعتماد الطابع التوسعي ولصالح النفقات الجارية، فضلاً عن التقلب في الإيرادات النفطية جراء التغيرات في أسعار النفط العالمية، إذ إن السياسة المالية غير واضحة المعالم فيما يتعلق في مسألة تشجيع التوجه نحو الإستثمار العام، فقد إقتصرت النسب القليلة من النفقات الإستثمارية نحو إعادة الإعمار، وكانت مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة متواضعة، إذ إن لزيادة النفقات الجارية وإثقال الموازنة برواتب وتعويضات الموظفين والنفقات الاخرى في مجال الإنتخابات وهيئات دعاوى الملكية والترهل في أعداد الوزارات والمستشارين وما صاحبه من تبذير للموارد المالية وتفشي الفساد المالي، تعد بالتحديات والعوامل التي شكلت إنعكاسا سلبياً نحو تراجع نمو النفقات الاستثمارية إلى (47.6%-) عام 2015 وتعرضه لتقلبات واضحة لتكشف وبوضوح مدى الإرتباط بين التوجه بزيادة النفقات العامة لاسيما الإستثمارية منها والزيادة في الإيرادات النفطية، وهذه تعد نتيجة حتمية لإعتماد الإقتصاد العراقي على عائداته من النفط وضآلة مساهمة الإيرادات من الضرائب أسهم في ذلك تعثر نسب الإنجاز في الجانب الإستثماري والمخصصة غالباً الى مشاريع البنى التحتية للاقتصاد الوطني.

الخاتمة.

أولا: الاستنتاجات

1. تعد النفقات العامة من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها البلدان المختلفة لتحقيق أهدافها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للتأثير في مجمل النشاط الإقتصادي، وأعدتها المدارس الإقتصادية جزءاً من السياسة المالية في تحليلاتها للتأثير في مستويات الطلب والعرض الكليين، وبالنتيجة وبعد الجدل الدائر بين المدارس الاقتصادية فإن النفقات العامة بنوعيها الإستثمارية والجارية لها دور في تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق نمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2. عانى العراق خلال مراحل تطوره الإقتصادي بدءاً من ثمانينات القرن الماضي من مجموعة تحديات تمثلت بالحروب والعقوبات الإقتصادية وماتبعها من تغيرات رافقت تلك التطورات مابعد عام 2003 وما نتج عنها من تدمير للبنى التحتية والتراجع في المجال الأمني وتفشي حالات الفساد المالي والإداري، وكان من نتائجها اختلال هيكل الإقتصاد الوطني وتعرضه إلى صدمة العرض المتمثلة بإنخفاض مستوى الناتج .

3. وفي إطار تحليل النفقات العامة فكان هناك اتجاها تصاعديا خلال مدة البحث(1985-2016) شكلت فيها النفقات الجارية نموا فاق الاستثمارية في المتوسط ليكشف ظاهرية تلك الزيادة .

4. إن هناك تقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سواءً بالأسعار الجارية أم الثابتة خلال مدة البحث، وهي تغيرات بمثابة إنعكاس لقيم الناتج ومعدلات نموه خلال مدة البحث، مما يكشف حقيقة تأثر النمو الإقتصادي بالتطورات في أسعار النفط ومن ثم في أداء النفقات العامة، وهذا يخفي هشاشة الإقتصاد العراقي الذي يعد ريعياُ ومتعرضاً للتقلبات الإقتصادية العالمية.

5. وإن مايمكن استنتاجه أيضاً من النموذج القياسي، هو أن النفقات العامة كانت ذا فاعلية وتأثيراً في النمو الإقتصادي في الأجل القصير خلال مدة البحث المدروسة ، وتأكيد النموذج على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة كما ثبت ذلك من خلال معلمة تصحيح الخطأ (ET-1) التي بلغت (0.0774) لأسباب عديدة منها طبيعة النفقات العامة التي تشكل فيها النفقات الجارية النصيب الأكبر وما صاحبه من تبذير للموارد المالية وتفشي الفساد المالي، وبالتالي إن تأثير النفقات العامة في النمو الإقتصادي كان متواضعاً ، وبالتالي عدم وضوح السياسة المالية فيما يتعلق بتشجيع التوجه نحو الإستثمار العام وتحقيق الأهداف المطلوبة، وكانت ذات آثار سلبية نحو تراجع نمو النفقات الاستثمارية وتعرضها لتقلبات واضحة لتكشف مدى حتمية الإقتصاد العراقي في إعتماده على عائدات النفط وضآلة مساهمة الإيرادات من الضرائب.

ثانياً: التوصيات:

1. تقتضي الضرورة تهيئة مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص في العراق ليسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وبما ينسجم وأولويات التنمية في المجالات الانتاجية.

2. نظراً لارتباط النفقات العامة بحجم الإيرادات العامة فإنه لابد من العمل على التوجه نحو تطوير النظام الضريبي وزيادة فعاليته وتقليص الاعتماد على النفط، والسعي لإعتماد سياسات اقتصادية من شأنها اقامة مشاريع استثمارية مشتركة مع القطاع الخاص من جهة، والعمل على إزالة مايعترض المرونة المطلوبة من الجهاز الانتاجي من جهة أخرى.

3. ضرورة الإستفادة من الدراسات الكمية وتحليل المتغيرات الإقتصادية من خلال اعتماد النماذج القياسية لتفسير طبيعة العلاقات بينها لاسيما التكامل المشترك وهذا يسهم في الوصول إلى أفضل النتائج وأدقها.

4. ترشيد جانب النفقات العامة غير الضرورية والتوجه صوب النفقات الإستثمارية وزيادتها بما يسهم بتنويع القاعدة الانتاجية.

5. إن المنطق يقودنا الى اقتراح صندوق للثروة السيادية بهدف إستيعاب أهداف الموازنة ومن ثم السياسة المالية لضمان عدم التبذير، مع ضرورة إستفادة العراق من الفوائض المالية وإستخدامها في مجالات الصناعة والزراعة وتطوير البنى التحتية لاسيما وإن نسب التنفيذ الفعلية للنفقات العامة في العراق تتجه نحو الفائض الفعلي.

6. ضرورة توجه الحكومة العراقية إلى إعتماد أهداف ستراتيجية طويلة الأمد في الموازنات العامة تتناسب والحاجات الفعلية لها وتقليل الإعتماد على المصادر الأولية للموارد الناضبة كالنفط والغاز مثلاً من خلال السعي نحو تنويع الإقتصاد والتأكيد على مصادر دخل جديدة والتوجه نحو القطاعات الرئيسة للاقتصاد (الصناعة ، الزراعة) مما يساعد على تقليص الإعتماد على الإيرادات النفطية في عملية تمويل الموازنة، وهنا يقتضي توافر إرادة حقيقية لاسيما في مجال تفعيل القوانين الداعمة للإقتصاد ووضع العلاجات المناسبة.

الهوامش:

1. Shantayanan DevarajanVinayaSwaroop, The composition of public expenditure and economic growth, Journal of Monetary Economics, Washington: Elsevier, Volume 37, Issue 2, April 1996, Pages 313-344.

2. Okoro A. S ,Government spending and economic Growth in Nigeria, (1980-2011), Global Journal of Management and Business Research Economics and Commerce, (USA), Double Blind Peer Reviewed, Volume 13 Issue 5 Version 1.0.

3. Tajudeen Egbetunde & Ismail O. Fasanya , Nigeria Public Expenditure and Economic Growth in Nigeria: Evidence from Auto-Regressive Distributed Lag Specifi cation, Zagreb International Review of Economics & Business, Printed in Croatia, Vol. 16, No. 1, pp. 79-92, 2013.

4. Saad A. Alshahrani & Ali J. Alsadiq, Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation, International Monetary Fund, IMF Working Paper, January 2014, By: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1403.pdf

5. زهراء ياسين حران، الانفاق العام واثره في اداء الاقتصاد العراقي، دراسة تحليلية للمدة (1990-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، 2018.

6. علي سيف علي المزروعي، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، دمشق، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الاول ، 2012.

7. للمزيد من التوسع ، أنظر في ذلك:

- د. عبد الله محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، (الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود، 1988)، ص110-111.
- د.طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1999)، ص19.

8. د. باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة وأدواتها الفنية وآثارها الإقتصادية، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1998)، ص11.

9. للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:

- د. مجيد عبد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة، (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، 1999)، ص131-133
- هاشم محمد عبد الله العركوب، عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة تحليلية في أسبابه وآثاره لبلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق(1973-1993)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الموصل:جامعة الموصل،1997)، ص 45.

10. أدموند سيدون، إقتصاديات المالية العامة، تعريب معن عبد القادر آل زكر، وعادل فليح العلي، (الموصل: مطبعة الموصل، 1985)، ص144-146.

11. د. عادل أحمد حنيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، (بيروت: دار النهضة العربية، 1992)، ص 278.

12. محمد عوض رضوان، فلسفة موازنة الرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2009)، ص10-11 .

13. باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، و عبد المجيد عبد الفتاح، (الرياض: دار المريخ، 1987)، ص 478-481.

14 .Leszek Balcerowicz, Liberties Revolutionary Muse, Nov, 2006, By: www.project, sundicate.org.

15. للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:

- باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، و عبد المجيد عبد الفتاح، (الرياض: دار المريخ، 1987)، ص449-481.
- د عبد المنعم السيد علي، و د.نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، (عمان: دار الحامد للنشر، 2003)، ص433.
- جيمس جوارتيني، وريجارد أستروب، الإقتصاد الكلي- الإختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن و د عبد العظيم محمد، (الرياض: دار المريخ، 1999)، ص430.

16. د. منى يونس حسين، التوازن النقدي- الكلي، ط1، (بغداد: مكتب الفتح، 2007)، ص37-38.

17. جيمس جوارتيني، و ريجارد استروب، مصدر سابق، ص464-465.

18. مايكل أبدجمان، الإقتصاد الكلي – النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، (الرياض: دار المريخ، 2012)، ص339-342.

19. د. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الإقتصادية، ج2، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، 2007)، ص150 .

20. بول ساموبلسون، وآخرون، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، ط1،(عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص654-647 .

21. المصدر نفسه، ص 743.

22. مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص345 .

23. للمزيد من التوسع أنظر في ذلك:

- د. فليح حسن خلف، التنمية الإقتصادية، (بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر، 1986)، ص 94-93
- د. سالم توفيق النجفي، ومحمد القريشي، مقدمة في التنمية الإقتصادية، (الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص61-57

24. د. خميس خلف موسى وآخرون، التنمية الإقتصادية، (بغداد :مطبعة بغداد،2000)، ص176-175، و فتح الله ولعلو، الإقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الإقتصادية، (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1981)، ص 108 .

25. عبد الجاسم عباس، إشكاليات التنمية الإقتصادية الراهنة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (القادسية: جامعة القادسية : 2012)، ص 221 .

26 . Stanley Fischer – autres : Macro economie , 2eme , edition dunod , Paris , 200. P296 .

27 . د. كريم سالم الغالبي، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، ط1، (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2015)، ص25 .

28. لبيب شقير، تاريخ الفكر الإقتصادي، (القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988)، ص218 -223 .

29. جلال خشيب، النمو الإقتصادي – مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة، ثقافة وحرية، 2014، ص18، By: www.alukah.net

30. إيرينام اسادتشايا، الكينزية الحديثة، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة عارف دليلة، (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 75

31. د. كريم سالم الغالبي، مصدر سابق، ص28 .

32 . للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:

- إيرينام اسادتشايا، مصدر سابق، ص140 .
- جلال خشيب، النمو الإقتصادي في النظرية الحديثة، مصدر سابق..By: www.alukah.net

33 . للمزيد من التوسع، أنظر في ذلك:

- Jones Charles land John C. Williams , " Measuring the Social Return to R&D " Quartery Journal of Economics , November , 113 , 1998 , P1119 -1135 .
- Mansfied Edwin , P223-228 .

34 .By :https: /www.marefa.org. التنمية الاقتصادية، مصدر سابق

35. جلال خشيب، مصدر سابق، ص24 .

36. آوس فخر الدين أيوب، أثر المتغيرات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي لبلدان مختارة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (الموصل:جامعة الموصل، 2005)، ص 59–60.
37. د.طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، (بغداد: مطابع التعليم العالي، 1990)، ص 160–161.
38. جمال داود سلمان ، العوامل المحددة لمعدل نمو الدخل القومي في الاقتصاد الاشتراكي، مجلة البحوث الاقتصاديةوالادارية، العدد الاول، ، بغداد، 1977، ص 244-245.
39. د. عبد النافع الزيدي، ود. عاطف بطارسة، أثر الإنفاق الإستثماري لكل من القطاعين العام والخاص، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد 17، عدد 2، سنة 2015، ص122 .
40. ويظهر ذلك لدى احتساب النسب بالمقارنة وحجم الناتج المحلي الاجمالي في الجدول (2).
41. صندوق النقد العربي، آفاق الإقتصاد العربي – التقرير السنوي، (أبو ظبي: الصندوق، نيسان ،2017)، ص14 .
42. سلام عبد الجليل ، الإنفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الإقتصاد العراقي للسنوات (1970–1990) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (البصرة: جامعة البصرة ، 1995)، ص119 .